

SELÇUKLU DEVLETİ DÖNEMİNDE MALİ SİSTEM: GELİR KAYNAKLARI VE HARCAMA ALANLARINA İLİŐKİN ANALİTİK BİR İNCELEME

Dr. Muhammed İbrahim KATTANOĞLU¹

ÖZET

Bu alıřma, Seluklu Devleti dnemindeki mali sistemi ele almakta ve bu sistemin devletin gcn ve istikrarını artırmadaki etkisine odaklanmaktadır. Seluklu Devleti, 11. yzyılda Selukluların liderliėinde ortaya ıkmıř ve hızlı geliřimi sonucunda, askeri ve siyasi geniřleme srecinde artan devlet ihtiyalarını karřılamak zere entegre bir mali sistem kurulmuřtur.

Arařtırmada, Seluklu Devleti'nin dayandıėı bařlıca gelir kaynakları: hara, ticari vergiler ve savařlardan elde edilen ganimetler gibi unsurlar incelenmektedir. Ayrıca, ordu, altyapı ve eėitim iin ayrılan harcamalar da ele alınmakta; bu harcamaların i istikrarın saėlanması ve devletin askeri gcnn pekiřtirilmesine katkısı deėerlendirilmektedir.

Mali sistemin devlet projelerini finanse etmedeki bařarisına raėmen, bu sistemin karřılařtıėı zorluklar da arařtırmada vurgulanmaktadır. Coėrafi geniřleme, emirler arasındaki i ekiřmeler ve merkezi otoriteyi olumsuz etkileyen feodal sisteme baėımlılık, bu zorluklar arasında yer almaktadır. Bu engellere raėmen, Seluklular, gelirlerini ordunun glendirilmesi, eėitim kurumlarının geliřtirilmesi ve saėlam bir altyapının inřası iin etkin bir řekilde kullanmayı bařarmıřtır.

Arařtırma, mali sistemin Seluklu Devleti'nin gc zerindeki etkisini ve gelir kaynaklarının eřitlendirilmesi ile mali kaynaklar zerinde denetimin geliřtirilmesinin nemini ortaya koymaktadır. Tm bu unsurlar, askeri gcn artırılmasında, siyasi ve ekonomik istikrarın saėlanmasında temel bir rol oynamıřtır. Ayrıca, modern siyasi sistemlerde mali performansın iyileřtirilmesine ynelik nerilere de ulařılmıřtır.

Anahtar Kelimeler: Seluklu Devleti, Mali Sistem, Gelirler, Harcamalar, Feodal Sistem, Ordu, Altyapı, Eėitim, Mali Denetim.

¹ İstanbul Sebahattin Zaim niversitesi, ORCID: 0000-0003-0368-0243, mibk.93@gmail.com

THE FINANCIAL SYSTEM OF THE SELJUK STATE: AN ANALYTICAL STUDY OF REVENUE SOURCES AND EXPENDITURE PATTERNS

ABSTRACT

This study examines the financial system during the Seljuk State era, focusing on its role in consolidating state power and stability. Emerging in the 11th century under Seljuk leadership, the state's rapid development necessitated an integrated financial system to meet growing demands amid military and political expansion.

The research analyzes the Seljuk State's primary revenue sources, including land tax (kharaj), commercial levies, and wartime spoils. It further evaluates expenditures allocated to the military, infrastructure, and education, demonstrating how these investments underpinned internal stability and enhanced martial capability.

While the financial system successfully funded state initiatives, the study also highlights significant challenges: geographical overextension, internal conflicts among emirs, and feudal dependencies that undermined central authority. Despite these constraints, the Seljuks effectively channeled revenues into military strengthening, educational development, and robust infrastructure.

The study concludes by underscoring the financial system's impact on Seljuk power dynamics, emphasizing the critical importance of revenue diversification and enhanced fiscal oversight. These elements proved fundamental to expanding military prowess and achieving sustained political-economic stability. The research further extrapolates recommendations for improving fiscal performance in modern governance systems.

Keywords: Seljuk State, financial system, revenues, expenditures, feudal system, military, infrastructure, education, fiscal oversight.

"النظام المالي في عهد الدولة السلجوقية: دراسة تحليلية لمصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق"

د. محمد إبراهيم قطان

ملخص البحث

يتناول هذا البحث النظام المالي في عهد الدولة السلجوقية، مع التركيز على تأثيره في تعزيز قوة الدولة واستقرارها، فقد بدأت الدولة السلجوقية بالظهور في القرن الحادي عشر تحت قيادة السلاجقة، وأدى تطورها السريع إلى إقامة نظام مالي متكامل لتلبية احتياجات الدولة المتزايدة في ظل التوسع العسكري والسياسي.

يعرض البحث المصادر الرئيسية للإيرادات التي اعتمدت عليها الدولة السلجوقية، مثل الخراج، والضرائب التجارية، بالإضافة إلى الغنائم من الحروب، كما يناقش النفقات التي تم تخصيصها للجيش، والبنية التحتية، والتعليم، مما ساعد في ضمان الاستقرار الداخلي وتعزيز القوة العسكرية للدولة.

على الرغم من النجاحات التي حققها النظام المالي في تمويل مشروعات الدولة، يوضح البحث التحديات التي واجهها النظام المالي، مثل التوسع الجغرافي، النزاعات الداخلية بين الأمراء، والاعتماد على النظام الإقطاعي الذي أثر سلبًا على السيطرة المركزية، ورغم هذه التحديات استطاع السلاجقة الاستفادة من إيراداتهم في تعزيز الجيش، وتطوير المؤسسات التعليمية، وبناء بنية تحتية قوية.

يخلص البحث إلى أثر النظام المالي على قوة الدولة السلجوقية وأهمية تنوع مصادر الإيرادات وتطوير الرقابة على الموارد المالية، حيث كان لكل هذا دور رئيسي في تعزيز قوتها العسكرية، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، كما تم الوصول إلى توصيات لتحسين الأداء المالي في الأنظمة السياسية الحديثة.

الكلمات المفتاحية

الدولة السلجوقية، النظام المالي، الإيرادات، النفقات، النظام الإقطاعي، الجيش، البنية التحتية، التعليم، الرقابة المالية.

المقدمة

الدولة السلجوقية هي إحدى الدول الإسلامية الكبرى التي ظهرت في القرن الخامس الهجري والحادي عشر الميلادي (429-590هـ/1037-1194م)، وامتدت مساحتها عبر مناطق واسعة من العالم الإسلامي، حيث شملت بلاد فارس والعراق والشام وآسيا الصغرى، وتعود أصول السلاجقة إلى قبيلة تركمانية كانت تقطن مناطق وسط آسيا وتنتمي إلى الترك.

نشأت الدولة السلجوقية في البداية كقوة صغيرة بقيادة سلجوق بن دقاق، الذي يُعد المؤسس الأول للعائلة الحاكمة، ومع مرور الوقت تطورت لتصبح قوة عسكرية وسياسية مؤثرة، وقد كان من أبرز قادتها طغرل بك، الذي أسس الدولة السلجوقية بعد انتصاره على الغزنويين في معركة "دندانقان" عام 431هـ/1040م.

استطاع طغرل بك دخول بغداد عام 447هـ/1055م وإعلان ولائه للخليفة العباسي، مما أكسب الدولة الشرعية الإسلامية وأسس تحالفاً قوياً مع الخلافة العباسية، وفي عهد خلفائه ألب أرسلان وملك شاه بلغت الدولة السلجوقية أوج قوتها، حيث تميزت بالإنجازات العسكرية والإدارية والثقافية، حيث ساهمت في صد الحملات البيزنطية وتوسيع رقعة الإسلام في الأناضول.

لم يكن النظام المالي السلجوقي مجرد استنساخ لما سبقه، بل كان نتاجاً لتكيف وتطوير مستمر، مستفيداً من الإرث العباسي ومضيفاً إليه آليات جديدة لضمان الاستقرار والازدهار لإمبراطورية مترامية الأطراف، وقد أثرت السياسات المالية للسلاجقة بشكل كبير في مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي للمناطق التي حكموها، وساهمت في إرساء أسس للأنظمة المالية في الدول التي جاءت من بعدهم.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على النظام المالي في الدولة السلجوقية، إذ يساعد على فهم الأطر المالية والإدارية التي أسهمت في استقرار هذه الدولة وتمكنها من السيطرة على رقعة واسعة من العالم الإسلامي، وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لرصد وتحليل مصادر الإيرادات المالية للدولة مثل الخراج، الجزية، والضرائب التجارية، وكيف أسهمت هذه المصادر في تعزيز الموارد المالية، كما تتناول الدراسة أوجه الإنفاق التي اعتمدت عليها الدولة، بما في ذلك الإنفاق على الجيش والمؤسسات التعليمية والبنية التحتية، وهي مجالات كانت ضرورة للحفاظ على استقرار الدولة وقوتها.

إضافة إلى ذلك، يهدف البحث إلى إبراز أهمية الإدارة المالية في العصر الإسلامي، كعامل رئيسي في تطور الدول الإسلامية وقوتها، حيث يعد النظام المالي السلجوقي نموذجاً يحتذى به في فاعليته وقدرته على تحقيق التوازن المالي رغم التحديات، مما يسهم في تقديم رؤية متعمقة حول كيفية تعامل الحكومات الإسلامية مع شؤونها المالية.

مشكلة البحث

تحدد مشكلة البحث في فهم كيفية بناء الدولة السلجوقية لنظام مالي فعال، واستكشاف الأساليب التي اعتمدتها لتوفير موارد مالية مستدامة تلبي احتياجاتها المتزايدة. فمع تزايد التحديات الداخلية والخارجية، كان على الدولة أن تضمن موارد مالية ثابتة تدعم جهودها الدفاعية والاقتصادية. ومن هنا جاءت مشكلة البحث التي تتضمن عدة أسئلة أساسية من أبرزها: ما هي آليات تحصيل الإيرادات في الدولة السلجوقية؟ وكيف أسهمت هذه الآليات في تحقيق التوازن المالي؟ وما أوجه الإنفاق الرئيسة التي اعتمدتها الدولة لتعزيز قوتها واستقرارها؟

تسعى هذه الدراسة للإجابة على هذه الأسئلة عبر استعراض وتحليل النظام المالي السلجوقي، مع التركيز على التحديات التي واجهها هذا النظام والإنجازات التي حققها في بناء اقتصاد قوي ومستدام، مما يعزز من فهمنا لكيفية تعامل الدولة مع مواردها المالية في فترة تاريخية غنية بالتحويلات السياسية والاقتصادية.

خطة البحث

المبحث الأول: النظام الإداري في عهد السلاجقة

المبحث الثاني: مصادر الإيرادات في النظام المالي السلجوقي

المبحث الثالث: النفقات في عهد الدولة السلجوقية

المبحث الرابع: العملات المستخدمة وقيمتها النسبية في الدولة السلجوقية

المبحث الخامس: أثر النظام المالي على قوة الدولة السلجوقية

المبحث السادس: السياسة المالية ودورها في صعود الدولة السلجوقية واستقرارها

المبحث السابع: التحديات والإنجازات في النظام المالي في عهد الدولة السلجوقية

المبحث الأول: النظام الإداري في عهد السلاجقة

تُعد الدولة السلجوقية من أهم الدول الإسلامية التي تركت بصمة في التاريخ السياسي والإداري للعالم الإسلامي، وقد أسست نظامًا إداريًا فريدًا ساهم في استقرار حكمها، وفي هذا المبحث سيتم تناول نشأة السلاجقة، والأراضي التي سيطروا عليها، وأبرز ملامح نظامهم الإداري.

المطلب الأول: نشأة الدولة السلجوقية.

ينحدر السلاجقة من قبائل الأتراك الغز (أوغوز)، وهي قبائل كانت تعيش في مناطق آسيا الوسطى، وينسبون إلى زعيمهم سلجوق بن دقاق، الذي كان قائداً عسكرياً بارزاً في قبيلته، هاجر السلاجقة في بداية القرن الرابع الهجري من سهول آسيا الوسطى بسبب سوء الأوضاع، واستقروا في منطقة خراسان.

تأسست الدولة السلجوقية رسمياً على يد طغرل بك بن ميكائيل بعد معركة داندانقان عام 429/1037م، حيث هزم السلاجقة الجيش الغزنوي وأعلنوا سيطرتهم على خراسان².

امتدت أراضي السلاجقة بسرعة بعد توحيدهم للقبائل التركية تحت لوائهم، حيث سيطروا على مناطق واسعة تشمل:

- 1- إيران وخراسان: البداية الحقيقية لتأسيس دولتهم كانت بالسيطرة على خراسان، والتي أصبحت عاصمة لحكمهم في البداية.
- 2- العراق والشام: دخل السلاجقة بغداد عام 447/1055م بدعوة من الخليفة العباسي القائم بأمر الله، وأصبحت بغداد تحت سيطرتهم.
- 3- الأناضول: بعد معركة ملاذكرد عام 463/1071م، سيطر السلاجقة على أجزاء كبيرة من الأناضول، وهو ما مهد لاحقاً لظهور الدولة العثمانية.
- 4- الحجاز ومناطق أخرى: بسط السلاجقة نفوذهم على الحجاز وأجزاء من شبه الجزيرة العربية³.

المطلب الثاني: النظام الإداري عند السلاجقة.

- السلطان: رأس النظام الإداري في الدولة، ويتمتع بسلطات مطلقة في المجالات السياسية والعسكرية والإدارية، وقد كان السلطان يلقب بـ"سلطان الإسلام والمسلمين"، ويربط نفسه بالخليفة العباسي لتأكيد شرعيته الدينية والسياسية⁴.
- مجلس الشورى (ديوان السلطان): يتكون من كبار القادة العسكريين ورجال الدولة، حيث يناقش السياسات الكبرى وإصدار القرارات المتعلقة بالحروب والاقتصاد⁵.
- الوزارة: الوزير كان يعد أهم منصب بعد السلطان، ويتولى مسؤولية إدارة شؤون الدولة. ومن أشهر وزراء السلاجقة نظام الملك، الذي طور النظام الإداري وأسس المدارس النظامية لتعليم النخبة الإدارية.
- الإقطاعيات (النظام الإقطاعي): كان النظام الإقطاعي أحد الأعمدة الأساسية التي اعتمدت عليها الدولة في إدارة أراضيها وتمويل جيشها، وقد كان يتيح النظام الإقطاعي توزيع الأراضي على القادة العسكريين أو الأمراء المحليين مقابل ولائهم للسلطان وتقديمهم

شلي، أحمد. (1987). التاريخ الإسلامي: الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى. (الطبعة الثالثة). دار النهضة، ص. 112-115.

لين بول، ستانلي. (1993). تاريخ الدولة السلجوقية. (الطبعة الثانية). دار الفكر العربي، ص. 88-92.

حسن، حسن إبراهيم. (2001). تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي. (الطبعة الخامسة). دار الفكر العربي، ص. 78.

الصلاحي، علي محمد. (2006). الدولة السلجوقية: تاريخها وحضارتها. (الطبعة الأولى). دار المعرفة، ص. 155.

الخدمة العسكرية أو المالية في أوقات الحاجة، وقد قام السلطان السلجوقي ألب أرسلان بتوزيع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها على القادة العسكريين الذين كانوا قد شاركوا في معركة ملاذكرد، حيث منحهم أراضٍ واسعة في المناطق التي تم فتحها، ليكونوا مسؤولين عنها ويستفيدوا من مواردها.

ويذكر المؤرخين أن أحد أبرز القادة الذين استفادوا من هذا النظام الإقطاعي كان إينال، أحد القادة العسكريين المخلصين لألب أرسلان، فقد منح السلطان إينال إقطاعاً كبيراً في المنطقة الواقعة بالقرب من مدينة حران، وهي منطقة استراتيجية بين الأناضول والعراق كجزء من التزامه، وكان إينال يقدم قوة عسكرية كبيرة عندما يحتاجها السلطان، بالإضافة إلى الضرائب من الأراضي التي أصبحت تحت سيطرته⁶.

رغم الفوائد الواضحة لهذا النظام، إلا أن هناك تحديات ظهرت لاحقاً بسبب هذا التوزيع، ففي بعض الأحيان بدأ هؤلاء القادة الإقطاعيون في زيادة نفوذهم بشكل يفوق السلطة المركزية، وفي مرحلة لاحقة بدأ هؤلاء الإقطاعيون يعززون قوتهم ويعملون بشكل شبه مستقل، مما أدى إلى إضعاف السلطة المركزية التي كان يحاول ألب أرسلان الحفاظ عليها، وهذا التحدي الذي واجهته الدولة السلجوقية بسبب النظام الإقطاعي كان أحد العوامل التي ساهمت في تراجع قوتها في الفترات اللاحقة.

- **القضاء:** الجهاز القضائي كان تحت إشراف قضاة مستقلين، يُعينهم السلطان لضمان تحقيق العدالة، وكان القضاة يستندون إلى الشريعة الإسلامية في إصدار الأحكام.
- **الدواوين:** شملت الدولة السلجوقية عدة دواوين، أبرزها:
- **ديوان الإنشاء:** لإدارة المراسلات الرسمية.
- **ديوان الجند:** لتنظيم شؤون الجيش.
- **ديوان المال:** لإدارة الموارد المالية للدولة⁷.

المبحث الثاني: مصادر الإيرادات في النظام المالي السلجوقي

اعتمدت الدولة السلجوقية على نظام مالي معقد لتأمين مواردها، وقد ورثت هذا النظام من الدولة العباسية مع تعديلات لتناسب توسعها حيث شملت هذه الموارد: الضرائب، الوقف، والإيرادات الناتجة عن التجارة وغيرها، وهذا النظام ساهم في ازدهارها واستقرارها الداخلي، كما دعم توسعاتها العسكرية وإنجازاتها الحضارية.

القرواني. (1992). أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ. دار الكتب العلمية، ص. 200-220.

انظر: شلي، أحمد. (1987). التاريخ الإسلامي: الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى. (الطبعة الثالثة). دار النهضة، ص: 130-135.

1. الضرائب والجباية

الخراج: نوع من الضريبة. تدفع على الأرض بشكل سنوي بمقدار معين من الحاصلات الزراعية أو من الأموال، وهذا المقدار يسمى خراجاً، وقد كانت الضرائب الزراعية تشكل المصدر الأساسي للدخل، حيث يتم تحصيلها من الأراضي الزراعية بناءً على خصوبة الأرض وحجم الإنتاج، حيث يتم جمع الخراج من الفلاحين عبر جباة معينين من قبل الدولة.

العشور: ضريبة على المحاصيل الزراعية بنسبة 10%. فرضت على المزارعين، وغالباً ما كانت تُجمع في مواسم الحصاد.

الجزية: فرضت الجزية على غير المسلمين (أهل الذمة) مقابل الحماية والأمان، وكان لها دور كبير في تعزيز الإيرادات.

الزكاة: ضريبة شرعية تُجمع من المسلمين الأغنياء لدعم الفقراء والمحتاجين.

يُروى أن نظام الملك وزير السلطان ألب أرسلان، كان يقوم بزيارات مفاجئة للمناطق الريفية للتأكد من عدالة تحصيل الضرائب، وفي إحدى المرات زار قرية قريبة من نيسابور واكتشف أن الجباة فرضوا رسوماً زائدة على المزارعين، فألغى الرسوم وأمر بإعادة الأموال، وهذه الممارسات جعلته محبوباً لدى العامة⁸.

الغنائم: كان للدولة نصيب محدد من الغنائم التي تُجمع خلال الحملات العسكرية⁹.

في الدولة السلجوقية، لعبت الغنائم دوراً حيوياً في تعزيز الاقتصاد العسكري والسياسي، فبعد كل معركة ناجحة، كان الجيش السلجوقي يجمع الغنائم التي تشمل الأموال، والممتلكات، والأسرى، والخيول، والأسلحة، ولم تكن هذه الغنائم تُوزع فقط على الجنود، بل كانت تُستخدم أيضاً لتعزيز خزينة الدولة ودعم المشاريع العامة.

كان توزيع الغنائم يتم وفق نظام صارم يراعي قواعد الشريعة الإسلامية والأعراف العسكرية، وكان السلطان يحصل على نسبة ثابتة تُعرف بـ"خمس الغنائم"، التي تذهب لدعم خزينة الدولة، بينما يتم تقسيم الباقي بين الجنود والقيادات العسكرية وفقاً لدورهم في المعركة، والغنائم لم تكن مجرد وسيلة مادية، بل كانت رمزاً لشرعية السلطان وقوة جيشه، وأداة لاستقطاب القبائل والترابط بينها وبين السلاجقة.

- كانت الغنائم في معركة ملاذكرد (1071م): التي جمعت كبيرة شملت كميات من الذهب والفضة، وأسلحة استخدمها البيزنطيون، وهذه الأموال ساعدت في تعزيز اقتصاد الدولة ودعم الجنود في حروبهم المقبلة.

- غنائم الحملة على أرمينيا: في عام (1064م)، قاد السلطان ألب أرسلان حملة عسكرية ضد أرمينيا واستولى على عاصمتها "آني". كانت المدينة معروفة بثروتها الكبيرة، ووجد الجيش السلجوقي فيها كميات من الذهب والمجوهرات، كذلك أسر الجيش

ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد. (2003). الكامل في التاريخ. دار صادر، الجزء التاسع، ص: 118-121.⁸

انظر: الصلابي، علي محمد. (2006). الدولة السلجوقية: تاريخها وحضارتها. (الطبعة الأولى). دار المعرفة، ص. 120، 145. وانظر: ابن الأثير، عز 9

الدين علي بن محمد. (2003). الكامل في التاريخ. دار صادر، الجزء التاسع، ص: 250-270.

العديد من الأعيان الأرمن الذين دفعوا فدية كبيرة مقابل حريتهم، وهذه الغنائم ساهمت في تمويل بناء الجوامع والمدارس في نيسابور وأصفهان.

- غنائم معركة قونية (1147م): أثناء المواجهات مع الصليبيين، قاد السلطان مسعود السلجوقي جيشاً لمواجهة الحملة الصليبية الثانية، بعد الانتصار في معركة قونية، جُمعت غنائم كبيرة تضمنت خيول ودروع كانت تُستخدم في الحروب، أسلحة صليبية ثقيلة، التي أعاد السلاجقة استخدامها في معارك لاحقة، وأموال ومجوهرات حملها الصليبيون معهم، هذه الغنائم كانت بمثابة رسالة واضحة للدول الأوروبية أن السلاجقة لديهم القوة العسكرية اللازمة للوقوف أمام طموحاتهم التوسعية.
- غنائم الحملات ضد الفاطميين: في الحروب التي قادها السلاجقة ضد الدولة الفاطمية في الشام، تمكن السلاجقة من الاستيلاء على مدن غنية مثل حلب ودمشق. الغنائم من هذه الحملات تضمنت مكتبات ثينة تضم مخطوطات نادرة وأموال وخزائن كانت مخبأة في قصور الفاطميين، وموارد اقتصادية مثل الأراضي الزراعية الخصبة¹⁰.

2- الوقف وأثره المالي

كان الوقف وسيلة رئيسية لدعم المشاريع العامة مثل المدارس، المستشفيات، والمساجد، وكانت الأموال الموقوفة تُستثمر في الأراضي الزراعية والتجارة، وعوائدها تُنفق على المشروعات المخصصة، فمثلاً وقف المدارس النظامية: حيث روي أن نظام الملك، الوزير السلجوقي الشهير، رأى في المنام أن إنشاء المدارس الوقفية سيكون صدقة جارية تعود عليه بعد وفاته، فأسس مدرسة نظامية في كل مدينة كبرى بالدولة، وجعل لكل مدرسة أوقافاً من الأراضي والقرى تُستخدم عائداً لدفع رواتب المعلمين وتكاليف الطلبة¹¹.

أيضاً مسجد نيسابور حيث أوقف السلطان ألب أرسلان دخل قرية بأكملها على مسجد نيسابور، لتأمين صيانتها وتوفير رواتب الأئمة والمؤذنين¹².

ساهم الوقف في تقليل العبء عن الدولة وتوفير الخدمات الاجتماعية، مما عزز الترابط بين الحكومة والشعب.

3. التجارة كرافد اقتصادي

امتدت أراضي السلجوقيين على طرق التجارة الحيوية، مثل طريق الحرير، وتم فرض ضرائب على البضائع المارة، مما زاد من دخل الخزينة، وفي عهد السلطان ملك شاه، أصبحت أصفهان مركزاً رئيسياً للتجارة، حيث يُحكى أن تجاراً من الهند والصين كانوا يفضلون المرور عبر الأراضي السلجوقية بسبب الأمان الذي وفرته الدولة.

رافق، عبد الكريم. (د.ت.). تاريخ الدولة السلجوقية. (الطبعة الثانية). دار الفكر العربي، ص. 145-150.¹⁰

الجريوي، عبد الرحمن. (د.ت.). الوقف ودوره في التنمية. مجلة البيان، (312).¹¹

القلقشندي، شمس الدين. (1987-1989). صبح الأعشى. دار الكتب العلمية، الجزء الرابع، ص: 509.¹²

ونظمت الدولة أسواقاً موسمية قرب الحدود الشرقية، حيث تم بيع السلع الشرقية مثل الحرير والتوابل مقابل المنتجات المحلية كالقمح والصوف، وهذه الأسواق كانت تجتذب تجاراً من جميع أنحاء العالم¹³.

4. الإيرادات العسكرية: الإقطاع العسكري

منحت الدولة أراضي للأمرء والقادة العسكريين مقابل الالتزام بتوفير عدد معين من الجنود في حالة الحرب، حيث ساهم الإقطاع في تقليل العبء المالي عن الخزينة، فمثلاً بعد معركة ملاذكرد، كافأ السلطان ألب أرسلان قادة جيشه بإقطاعات واسعة في الأناضول. هذه الأراضي مولت جيوشاً حافظت على حدود الدولة، وقد أُجبر الإقطاعيون على توفير حراس للقوافل التجارية العابرة لأراضيهم، مما زاد من حركة التجارة وأمانها¹⁴.

الخلاصة: اعتمد النظام المالي السلجوقي على تنوع المصادر المالية لضمان استقرار الدولة، سواء من خلال الضرائب المنظمة، الوقف، أو التجارة، تمكنت الدولة من تحقيق التوازن المالي الذي دعم مكانتها كقوة عظمى في العالم الإسلامي.

المبحث الثالث: النفقات في عهد الدولة السلجوقية

في عهد الدولة السلجوقية لعبت النفقات دوراً حيوياً في تعزيز استقرار الدولة وتوسيع نفوذها، وقد تنوعت هذه النفقات لتشمل المجالات العسكرية، الإدارية، التعليمية، والدينية.

1. النفقات العسكرية

كانت الدولة السلجوقية تعتمد بشكل كبير على قوتها العسكرية لحماية حدودها وتوسيع أراضيها، لذلك خصصت جزءاً كبيراً من ميزانيتها لتجهيز الجيوش وتدريبها.

وفي عهد السلطان ألب أرسلان، استعدت الدولة لمواجهة البيزنطيين في معركة ملاذكرد عام 1071م، وقبل المعركة أمر السلطان بتجهيز الجيش بأفضل المعدات، مما تطلب نفقات ضخمة، وقد نتج عن هذا الاتفاق نصر حاسم، حيث أُسر الإمبراطور البيزنطي رومانوس الرابع¹⁵.

¹³ المسعودي، علي بن الحسين. (1973). مروج الذهب. دار الفكر، الجزء الثاني، ص: 201.

¹⁴ القلقشندي، شمس الدين. (1987-1989). صبح الأعشى. دار الكتب العلمية، الجزء الرابع، ص: 520.

¹⁵ ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد. (2003). الكامل في التاريخ. دار صادر، الجزء التاسع، ص: 187.

2. النفقات الإدارية والبنية التحتية

اهتمت الدولة السلجوقية بتطوير البنية التحتية، بما في ذلك بناء الطرق، الجسور، والمدن، كما أنفقت على الإدارة الحكومية لضمان سير الأمور بسلاسة.

أمر السلطان ملك شاه ببناء مدينة أصفهان وتطويرها لتكون عاصمة الدولة، شملت النفقات بناء القصور، المساجد، والأسواق، مما جعلها مركزاً حضارياً وتجارياً¹⁶.

3. الإنفاق على التعليم والدين

أولى السلاجقة اهتماماً كبيراً بالتعليم ونشر المذهب السني، حيث أنشأ الوزير نظام الملك سلسلة من المدارس النظامية في مختلف أنحاء الدولة، مثل بغداد ونيسابور، وخصص لها أوقافاً لضمان استمراريتها، وهذه المدارس خرجت العديد من العلماء، أبرزهم الإمام الغزالي. يُروى أن نظام الملك كان ينفق سنوياً على أصحاب المدارس والفقهاء والعلماء ثلاثمائة ألف دينار. عندما أُشير إليه بإمكانية استخدام هذا المبلغ لتجهيز جيش، أجاب بأن هذا الإنفاق يُجيش جيشاً من الدعاء يصل إلى العرش¹⁷.

4. النفقات الاجتماعية والخيرية

اهتمت الدولة السلجوقية بالإنفاق على الفقراء والمحتاجين، وبناء المستشفيات (البيمارستانات) لتقديم الرعاية الصحية، وقد أمر السلطان ملك شاه ببناء مشفى بيمارستان في بغداد، وخصص له أوقافاً لضمان تقديم العلاج المجاني للمرضى، كان هذا المشفى منارة للعلم والطب في ذلك العصر¹⁸.

وقد اعتمد السلاجقة على ديوان المال لإدارة الموارد المالية ومراقبة الإيرادات والنفقات، وقد تم تطوير نظام محاسبة دقيق لضمان منع الفساد وتعظيم الاستفادة من الموارد¹⁹.

¹⁶ القلقشندي، شمس الدين. (1987–1989). صبح الأعشى. دار الكتب العلمية، الجزء الرابع، ص: 501.

¹⁷ ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (2013). البداية والنهاية. دار ابن كثير، الجزء الثاني عشر، ص: 111.

سليمان، محمد صالح. (2004). المدن والآثار الإسلامية في العصر السلجوقي. (الطبعة الأولى). دار الكتب العلمية، ص. 125.

انظر: الصلابي، علي محمد. (2006). الدولة السلجوقية: تاريخها وحضارتها. (الطبعة الأولى). دار المعرفة، ص. 120، 145. وانظر: ابن الأثير، عز¹⁹

الدين علي بن محمد. (2003). الكامل في التاريخ. دار صادر، الجزء التاسع، ص: 305–310.

الخلاصة: تنوعت نفقات الدولة السلجوقية لتشمل المجالات العسكرية، الإدارية، التعليمية، والدينية، وهذا التنوع في الإنفاق ساهم في تعزيز استقرار الدولة وتوسيع نفوذها، وجعلها منارة للعلم والحضارة في ذلك العصر.

المبحث الرابع: العملات المستخدمة وقيمتها النسبية في الدولة السلجوقية

الدولة السلجوقية كغيرها من الدول الإسلامية الكبرى، استخدمت نظامًا نقديًا قائمًا على العملات المعدنية المصنوعة من الذهب والفضة والنحاس، والتي كانت تمثل أساس التبادل التجاري والتعاملات الاقتصادية. والعملات المستخدمة في الدولة السلجوقية هي:

الدينار الذهبي: كان الدينار الذهبي العملة الرئيسية ذات القيمة الأعلى في الدولة السلجوقية، ويُستخدم في المعاملات الكبرى مثل شراء الأراضي، ودفع الضرائب الكبرى، والتجارة الدولية، وقد حافظ الدينار الذهبي على استقراره في القيمة، ووزنه حوالي 4.25 غرام من الذهب، بالإضافة إلى أنه تم استخدام الدينار في التعاملات مع الدول الأجنبية مثل بيزنطة والهند والصين، مما ساهم في تعزيز التجارة الخارجية.

الدرهم الفضي: الدرهم الفضي كان العملة الوسيطة الأكثر انتشارًا بين الطبقات العامة، واستُخدم في المعاملات اليومية مثل شراء السلع الغذائية ودفع الأجور، ويُعادل 1 دينار ذهبي حوالي 10 دراهم فضية، وقد كان متوفرًا بشكل واسع ويمثل الخيار المفضل بين التجار المحليين.

الفلس النحاسي: كان الفلس النحاسي العملة الأقل قيمة، ويُستخدم في المعاملات البسيطة والصغيرة مثل شراء الخبز أو الفواكه، وقيمته 1 درهم فضي يُعادل 20 فلسًا نحاسيًا، وقد كان ينتشر بين الفقراء وصغار التجار.

القيم النسبية بين العملات

الدينار الذهبي = 10 دراهم فضية.

الدرهم الفضي = 20 فلسًا نحاسيًا.

الدينار الذهبي = 200 فلس نحاسي.

والعملات السلجوقية كانت تحمل أسماء السلاطين وشعارات الدولة، مثل "السلطان ملك شاه" أو "نظام الملك"، وقد أنشئت دور سك العملات في المدن الكبرى مثل أصفهان ونيسابور وبغداد.

ويذكر أن السلطان ألب أرسلان أمر بصك عملات جديدة تحمل اسمه وشعار الدولة بعد توحيد الأقاليم الشرقية تحت حكمه، وهذه الخطوة عززت من مكانة الدولة اقتصاديًا وزادت من ثقة التجار في عملاتها، بالإضافة إلى أن العملات الجديدة في ذلك الوقت كانت معروفة بجودتها العالية وانتشرت في الأسواق المحلية والدولية²⁰.

وقد كان الدينار السلجوقي مطلوبًا في الأسواق الدولية بفضل نقائه وجودة صكّه، واستُخدم في التبادلات مع تجار الهند والصين وبيزنطة، وقد أدخلت بعض العملات السلجوقية إلى أوروبا خلال الحروب الصليبية، حيث أصبحت معيارًا للجودة النقدية²¹.

الخلاصة: العملات السلجوقية لعبت دورًا أساسيًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة وتعزيز علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى. الدينار الذهبي، الدرهم الفضي، والفلس النحاسي كانوا أدوات مالية تُدار بعناية لضمان استقرار القيمة الشرائية ودعم النشاط التجاري.

المبحث الخامس: أثر النظام المالي على قوة الدولة السلجوقية

كان للنظام المالي في عهد الدولة السلجوقية دور كبير في تعزيز قوتها السياسية والعسكرية، حيث تم استثمار الموارد المالية بطرق استراتيجية ساعدت في الحفاظ على استقرار الدولة، وزيادة نفوذها، وتوسيع حدودها، وهذه أبرز أوجه تأثير النظام المالي على قوة الدولة السلجوقية:

1. تمويل الجيش والتوسع العسكري

الجيش كان محور القوة: ساهم النظام المالي السليم في تمويل الجيش السلجوقي، حيث كان له دور محوري في التوسع العسكري وصد الهجمات، فقد تم تخصيص جزء كبير من الإيرادات المالية للجيش، مما سمح للسلاجقة بتشكيل قوة عسكرية كبيرة وجاهزة للقتال. أثره: تمكن السلاجقة من الانتصار في معارك حاسمة مثل معركة دندانقان (1040م) ضد الغزنويين، ومعركة ملاذكرد (1071م) ضد البيزنطيين، وهو ما كان له دور كبير في تأكيد قوة الدولة في المنطقة²².

2. تأمين الإيرادات من خلال الضرائب

البیهقي، أبو الفضل محمد بن حسين. (1969). تاريخ بيهق. (الطبعة الأولى). مكتبة إيران، ص: 210-212.

علي، أحمد بن سعيد. (2002). تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى. (الطبعة الثالثة). دار المعارف، ص: 190-192.

الصلابي، علي محمد. (2006). الدولة السلجوقية: تاريخها وحضارتها. (الطبعة الأولى). دار المعرفة، ص: 180-185. وانظر ابن الأثير، عز الدين²² علي بن محمد. (2003). الكامل في التاريخ. دار صادر، الجزء التاسع، ص: 275.

النظام الضريبي المتنوع: اعتمد السلاجقة على عدة مصادر للإيرادات، أبرزها الخراج الذي يتم جمعه من الأراضي الزراعية، وكذلك الضرائب التجارية التي فرضت على التجارة المحلية والدولية. تم تطوير نظام متكامل لتحصيل هذه الضرائب، مما عزز قدرة الدولة على تمويل مشاريعها.

أثره: أسهم النظام الضريبي في توفير السيولة المالية التي استخدمها السلاجقة في دعم الجيوش وتنمية البنية التحتية.

3. استقرار اقتصادي بسبب تنمية البنية التحتية

الاستثمار في البنية التحتية: من خلال العائدات المالية، قام السلاجقة بتطوير شبكات الطرق والقنوات المائية، مما ساعد في تنشيط حركة التجارة ورفع مستوى الاقتصاد المحلي، وهذه المشاريع دعمت الاقتصاد الداخلي وزادت من قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

أثره: سهلت حركة التجارة والتنقل، مما ضاعف الإيرادات المالية التي كانت تستخدم لتمويل الجيش والإنفاق على المشاريع العامة.²³

4. تطوير مؤسسات التعليم والدين

من خلال تخصيص الميزانيات للمدارس، ودعم العلماء، وتوفير سكن مجاني للطلاب، ساهم النظام المالي في ازدهار الحركة العلمية والفكرية، أيضاً دعم المدارس النظامية فقد استثمر السلاجقة في بناء المدارس النظامية التي أسسها نظام الملك، مما عزز من استقرار الدولة على المدى الطويل من خلال تعليم النخبة الإدارية والقيادية، كما أسهموا في دعم المؤسسات الدينية مثل المساجد، مما أدى إلى تعزيز الوحدة الداخلية وزيادة دعم الشعب للدولة.

أثره: خلق نظام تعليمي متطور ساعد في إعداد الكوادر الإدارية والعسكرية، مما ساهم في استدامة القوة والتطور السياسي للدولة.

5. الاستقلال المالي والإداري

التقوية من خلال النظام الإقطاعي: أتاح النظام الإقطاعي للسلاجقة السيطرة على الأراضي الواسعة، حيث كانت الأراضي تُمنح للقادة العسكريين في مقابل التزامهم بتوفير الجنود والموارد، وهذا النظام ساعد في تقوية الجيش في وقت الحاجة، وساهم في زيادة الولاء للسلطان.

ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد. (2003). الكامل في التاريخ. دار صادر، الجزء التاسع، ص: 275.²³

أثره: سمح للسلاجقة بتوسيع حدود الدولة واستدامة قوتها العسكرية من خلال التأثير على القادة المحليين والأمراء.²⁴

6. بناء القوافل التجارية وتأمينها

أولت الدولة السلجوقية اهتمامًا كبيرًا بالتجارة، حيث قامت ببناء "الخانات" و"الرباطات" على الطرق التجارية لتوفير الأمان للتجار، وكانت هذه المنشآت تُدار بعناية ويُؤمن فيها الحماية والمأوى للتجار والبضائع.²⁵

يروى المؤرخين أن قافلة تجارية من الصين وصلت إلى نيسابور محملة بالحرير والتوابل تحت حماية الجيش السلجوقي، وعندما تعرضت القافلة لهجوم من اللصوص نجح الحرس في الدفاع عنها، واستعادوا كافة البضائع، وقد عوّض السلطان التجار عن كل الأضرار وقام بتشديد الأمن على الطرق التجارية.²⁶

7. العلاقات مع الإمبراطورية البيزنطية

على الرغم من الحروب استمرت التجارة مع الإمبراطورية البيزنطية، واستورد السلجوقيون المنسوجات الحريرية بينما صدّروا التوابل والمعادن النفيسة.

وفي عهد السلطان ملك شاه وُقِّعت معاهدة تجارية مع البيزنطيين تضمنت إعفاءات لتشجيع التجار على التعامل مع الأسواق السلجوقية.²⁷

خلاصة

النظام المالي في عهد الدولة السلجوقية كان محوريًا في بناء قوتها من خلال تمويل الجيش واستثمار الإيرادات في البنية التحتية والتعليم، وضمن الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وهذا ساعد السلاجقة في تحقيق توسعات كبيرة والحفاظ على السلطة المركزية، ومع ذلك كان

ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد. (2003). الكامل في التاريخ. دار صادر، الجزء التاسع، ص: 260.²⁴

الحسن، عبد الرحمن. (2004). التاريخ الاقتصادي للدولة السلجوقية. (الطبعة الثانية). دار الفكر العربي، ص. 45-47.²⁵

البيهقي، أبو الفضل محمد بن حسين. (1969). تاريخ بيهق. (الطبعة الأولى). مكتبة إيران، ص، 112-115.²⁶

علي، أحمد بن سعيد. (2002). تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى. (الطبعة الثالثة). دار المعارف، ص. 123-127.

125.

هناك بعض التحديات التي أثرت على فاعلية النظام المالي في فترة لاحقة، مثل النزاعات الداخلية والصراعات على السلطة، والتي أدت إلى تفكك الدولة.

المبحث السادس: السياسة المالية ودورها في صعود الدولة السلجوقية واستقرارها

لعب النظام المالي في الدولة السلجوقية دورًا حيويًا في تعزيز استقرارها وقوتها من خلال إدارة فعالة للإيرادات والنفقات، تمكنت الدولة من تحقيق توازن اقتصادي ساهم في استمراريتها وتوسعها.

1. التوازن المالي ودوره في الاستقرار

اعتمدت الدولة السلجوقية على نظام مالي متوازن، حيث تم توجيه الإيرادات من الضرائب، والتجارة، والأوقاف نحو تمويل الجيش، والإدارة، والبنية التحتية، وهذا التوازن ساهم في استقرار الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وقد شهدت الدولة توسعًا كبيرًا، ففي عهد السلطان ملكشاه أمر بتخصيص جزء من الإيرادات لبناء القلاع والحصون، مما عزز السيطرة على تلك المناطق، وهذا التوجه المالي الحكيم ساهم في ترسيخ نفوذ الدولة في المناطق الجديدة²⁸.

2. مواجهة الأزمات الاقتصادية

تمكنت الدولة السلجوقية من التعامل مع الأزمات الاقتصادية بفعالية، وذلك بفضل نظامها المالي المرن، فعند حدوث كوارث طبيعية أو انخفاض في الإيرادات كانت الدولة تعيد توزيع الموارد وتخفيض النفقات غير الضرورية للحفاظ على الاستقرار المالي.

فبروي المؤرخين أن خراسان قد ضربها فترة من الجفاف وانخفضت المحاصيل الزراعية، مما أثر على إيرادات الدولة من الضرائب الزراعية، واستجابة لذلك أمر السلطان بتخفيض الضرائب على المزارعين المتضررين، وقدم مساعدات مالية لهم لإعادة زراعة أراضيهم، وهذا الإجراء ساهم في تعافي الاقتصاد المحلي واستعادة الإيرادات تدريجيًا²⁹.

ورغم قوة النظام المالي، واجهت الدولة السلجوقية تحديات مالية خاصة مع توسعها الكبير، وزيادة النفقات العسكرية والإدارية دون زيادة مماثلة في الإيرادات أدى أحيانًا إلى عجز مالي، بالإضافة إلى ذلك ساهم فساد بعض المسؤولين في تدهور الأوضاع المالية، ففي أواخر عهد السلطان سنجر تعرضت الدولة لأزمة مالية حادة بسبب التمردات الداخلية وزيادة النفقات العسكرية فلجأت الدولة إلى فرض

ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد. (2003). الكامل في التاريخ. دار صادر، الجزء العاشر، ص. 45.²⁸

البيهقي، أبو الفضل محمد بن حسين. (1969). تاريخ بيهق. (الطبعة الأولى). مكتبة إيران، ص: 112-115.²⁹

ضرائب إضافية على التجار، مما أثار استيائهم وأدى إلى تراجع النشاط التجاري، وهذا التدهور المالي ساهم في ضعف الدولة وتفككها لاحقاً³⁰.

3. إصلاحات الضرائب

اعتمدت الدولة على نظام ضريبي منظم، خفيف العبء على الفلاحين والتجار، مما ساهم في تحسين الإنتاج الزراعي وزيادة التجارة³¹.

4. الإجراءات لمكافحة الفساد

كان للسلاجقة نظام مراقبة محكم يتضمن مراجعة الحسابات في نهاية كل عام لضبط الإنفاق وموازنة الدخل، وقد استخدم نظام الملك جهازاً رقائياً يضم كبار موظفي الدولة لمتابعة تنفيذ القرارات المالية والإدارية بدقة، وكان يصير على مراجعة حسابات الدولة سنوياً لتحديد الدخل والمصاريف والموازنة بينهما، مما يعكس نظاماً قوياً للرقابة المالية ومكافحة الفساد³².

وقد أسهم نظام الملك في:

* تحسين الإدارة المالية ووضع قوانين وضوابط صارمة في التعامل المالي.

* تنظيم رواتب الموظفين لضمان كفاءتهم وولائهم.

* تأسيس قواعد لاستقرار المالية العامة للدولة.

* مكافحة الفساد المالي وضبط الإنفاق الحكومي.

* تعزيز الاستقرار المالي من خلال وضع ميزانيات سنوية ومراجعتها بدقة.

* الإشراف المباشر على أعمال المدارس الحكومية والمرافق العامة، مما ربط التنمية الاقتصادية بالتقدم التعليمي والعمراني³³.

إلا أن الدولة واجهت الدولة السلجوقية في فترات لاحقة من نشأتها تحديات من فساد بعض المسؤولين الذين أساءوا استخدام الأموال العامة وفرضوا ضرائب باهظة³⁴، فأنشأت الدولة جهازاً رقائياً مكوناً من قضاة ومحاسبين مستقلين للتحقيق في قضايا الفساد³⁵.

³⁰ الصلابي، علي محمد. (2006). الدولة السلجوقية: تاريخها وحضارتها. (الطبعة الأولى). دار المعرفة، ص: 146.

³¹ الفاروقي، إسماعيل. (2010). السياسة الاقتصادية في الإسلام: النماذج التطبيقية. (الطبعة الثانية). دار الحكمة، ص. 205-208.

³² عبد الكريم، عثمان. (د.ت.). تاريخ الدولة السلجوقية. دار النفائس، ص. 234.

³³ انظر نظام الملك، أبو علي الحسن. (1990). سياست نامه. دار النشر الإسلامي، ص. 145-147.

³⁴ السلمي، خالد، إدارة المال العام في الدولة الإسلامية دراسة تاريخية، ص: 157، 160، دار البصائر، الطبعة الأولى، 2015.

³⁵ البلخي، أبو الحسن. (1987). فن الإدارة والرقابة في الدولة الإسلامية. مكتبة التراث الإسلامي، ص. 72-74.

يذكر نظام الملك في كتابه سياست نامه أن وزيراً تورط في قضية فساد كبرى، حيث اختلس أموالاً عامة، فقام السلطان ملك شاه بعزله ومصادرة ممتلكاته، وعرض القضية علناً ليكون عبرة³⁶.

الخلاصة: كان للنظام المالي في الدولة السلجوقية تأثير مباشر على استقرارها وقوتها، من خلال إدارة فعّالة للإيرادات والنفقات، وتمكنت الدولة من تحقيق توازن اقتصادي ساهم في استمراريتها وتوسعها، ومع ذلك فإن التحديات المالية وسوء الإدارة في بعض الفترات أثرت سلباً على استقرار الدولة، مما يبرز أهمية الإدارة المالية الحكيمة في استدامة الدول.

المبحث السابع: التحديات والإنجازات في النظام المالي في عهد الدولة السلجوقية

1. التحديات في النظام المالي

التوسع الجغرافي وضغط الموارد: التوسع الكبير للدولة السلجوقية جعل من الصعب إدارة الإيرادات والنفقات بفعالية، حيث تطلبت المناطق المختلفة أنظمة ضرائب متباينة تناسب تنوع الموارد والأنشطة الاقتصادية.

الاعتماد المفرط على النظام الإقطاعي: أدى منح الأراضي للأمرأ والقادة العسكريين (نظام الإقطاع) إلى فقدان الدولة السيطرة المباشرة على بعض الإيرادات، مما أدى إلى ضعف الرقابة المالية وظهور أمرأ إقطاعيين أقوياء.

الاضطرابات الداخلية: النزاعات بين أفراد الأسرة الحاكمة على الحكم أثرت سلباً على الاستقرار المالي، وأدت إلى تراجع الإيرادات وتزايد الإنفاق على الحملات العسكرية الداخلية³⁷.

الغزوات الخارجية: الغزوات الصليبية والتهديدات البيزنطية في الأناضول تطلبت إنفاقاً ضخماً على الجيش، مما أرهق الخزينة³⁸.

التفاوت في تحصيل الضرائب: تفاوت كفاءة الحكام المحليين في جمع الضرائب أدى إلى تباين الإيرادات بين المناطق، ما أضعف قدرة الدولة على التخطيط المالي³⁹.

2. الإنجازات في النظام المالي

³⁶ نظام الملك، أبو علي الحسن. (1990). سياست نامه. دار النشر الإسلامي، ص. 145-147.

³⁷ ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد. (2003). الكامل في التاريخ. دار صادر، الجزء العاشر، ص: 280-285.

³⁸ المنجد، صلاح الدين. (2007). تاريخ الدولة السلجوقية. دار الكتاب الجديد، ص. 210-215.

³⁹ نظام الملك، أبو علي الحسن. (1990). سياست نامه. دار النشر الإسلامي، ص: 189.

تنظيم الخراج: عمل السلاجقة على تنظيم تحصيل الخراج من الأراضي الزراعية بطرق تضمن استدامة الإيرادات، مما ساعد في تمويل مشروعات الدولة.

تطوير نظام الضرائب التجارية: تم فرض ضرائب على التجارة عبر الحدود والأسواق المحلية، مما عزز الإيرادات وساهم في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية.

دعم الجيش والبنية التحتية: أسهمت الإيرادات المالية في تمويل الجيش وتجهيزاته، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية كالطرق والقنوات.

الإنفاق على المؤسسات التعليمية والدينية: أنفقت أموال كبيرة على بناء المدارس النظامية والمساجد ودعم العلماء، ما أسهم في نشر التعليم وترسيخ القيم الدينية.

الإدارة المالية الفعالة: أنشأ السلاجقة نظامًا إداريًا ماليًا دقيقًا، بإشراف ديوان المال الذي كان يتابع الإيرادات والنفقات بشكل منتظم.

التعامل مع الأزمات المالية: رغم التحديات تمكن السلاجقة من إدارة الأزمات المالية بفعالية، مثل تنظيم الإقطاعيات لضمان الاستفادة من الموارد بأفضل شكل ممكن.

ساعدت الإدارة المالية القوية على استقرار الدولة السلجوقية في أوج قوتها، مما مكنها من بناء جيش قوي ودعم المؤسسات الدينية والتعليمية⁴⁰.

الخاتمة

يُعد النظام المالي في عهد السلاجقة نموذجًا متطورًا يعكس رؤيةً استراتيجيةً لموازنة الطموحات السياسية والعسكرية مع متطلبات الاستقرار الاقتصادي، فقد نجح في توظيف إيرادات متنوعة (كالخراج والغنائم والتجارة) لتمويل مشاريع توسعية وعمرانية وعلمية، ما عزز الهوية السُّنية وحقق ازدهارًا حضاريًا، ورغم مواجهته تحديات هيكلية أدت لاحقًا إلى تراجعها، فإن آثاره الإدارية والمالية ظلت ركيزةً ألهمت الدول اللاحقة كالعثمانيين، وبناءً على تحليل النظام المالي السلجوقي يمكن استخلاص النتائج التالية:

النتائج

1. حقق النظام المالي السلجوقي فائضًا ماليًا في عهد ألب أرسلان وملك شاه (1063-1092م).
2. تطبيق نظام المحاسبة للولاية عبر ديوان الإشراف الذي أسسه نظام الملك، مؤل هذا الفائض توسعًا عسكريًا وصل ذروته في معركة ملاذكرد، ومشاريع عمرانية مثل بناء المدارس النظامية، وسدّ غالب احتياجات الجيش، وخفف العبء عن خزانة الدولة.

الصلابي، علي محمد. (2006). الدولة السلجوقية: تاريخها وحضارتها. (الطبعة الأولى). دار المعرفة، ص: 180-185.⁴⁰

3. كان التوازن بين الإيرادات المتنوعة (الضرائب، الغنائم، النظام الإقطاعي) والإنفاق الموجه (الجيش، البنية التحتية، التعليم) عاملاً محورياً في ضمان الأمن الداخلي والتوسع الخارجي، وتحقيق الاستقرار.
4. أسهمت الرقابة المحكمة (كمراجعة الحسابات السنوية) في الحد من الفساد وتعزيز الشفافية.
5. أدى الاعتماد المفرط على النظام الإقطاعي (الإقطاع) إلى تفويض السلطة للمحليين، مما أضعف المركزية وأثار نزاعات داخلية.
6. ساهمت الاستثمارات في التعليم والمؤسسات الدينية في بناء كوادرات إدارية كفؤة، حافظت على استدامة النظام المالي.
7. ترك الهيكل المالي السلجوقي إرثاً مؤثراً في نظم الحكم اللاحقة، خاصة في آليات تمويل الجيش وتنظيم الدواوين.

التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

1. تطوير آليات مراقبة لامركزية لمتابعة جباية الضرائب ومنع استغلال الموظفين المحليين.
2. توجيه الموارد لدعم المؤسسات التعليمية لتخريج كوادر إدارية قادرة على إدارة التحديات المالية المعقدة.
3. ربط التمويل المخصص للمشاريع العمرانية والدينية بمعايير الكفاءة والإنتاجية.
4. منح الولايات صلاحيات محدودة في إدارة الموارد المحلية مع الاحتفاظ بحق التدخل المركزي عند اختلال الموازنات.
5. تطبيق نموذج "الوقف المنتج" (كأوقاف تمويل نفسها) بدل الاعتماد على الغنائم.

المصادر والمراجع

- البيهقي، أبو الفضل محمد بن حسين. (1969). تاريخ بيهقي. (الطبعة الأولى). مكتبة إيران.
- البلخي، أبو الحسن. (1987). فن الإدارة والرقابة في الدولة الإسلامية. مكتبة التراث الإسلامي.
- الجريوي، عبد الرحمن. (د.ت.). الوقف ودوره في التنمية. مجلة البيان، (312).
- الحسن، عبد الرحمن. (2004). التاريخ الاقتصادي للدولة السلجوقية. (الطبعة الثانية). دار الفكر العربي.
- حسن، حسن إبراهيم. (2001). تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي. (الطبعة الخامسة). دار الفكر العربي.
- رافق، عبد الكريم. (د.ت.). تاريخ الدولة السلجوقية. (الطبعة الثانية). دار الفكر العربي.
- سليمان، محمد صالح. (2004). المدن والآثار الإسلامية في العصر السلجوقي. (الطبعة الأولى). دار الكتب العلمية.

- شلي، أحمد. (1987). التاريخ الإسلامي: الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى. (الطبعة الثالثة). دار النهضة.
- الصلاي، علي محمد. (2006). الدولة السلجوقية: تاريخها وحضارتها. (الطبعة الأولى). دار المعرفة.
- عبد الكريم، عثمان. (د.ت.). تاريخ الدولة السلجوقية. دار النفائس.
- علي، أحمد بن سعيد. (2002). تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى. (الطبعة الثالثة). دار المعارف.
- الفاروقي، إسماعيل. (2010). السياسة الاقتصادية في الإسلام: النماذج التطبيقية. (الطبعة الثانية). دار الحكمة.
- القرماني. (1992). أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ. دار الكتب العلمية.
- القلقشندي، شمس الدين. (1987-1989). صبح الأعشى. (ج4). دار الكتب العلمية.
- المسعودي، علي بن الحسين. (1973). مروج الذهب. (ج2). دار الفكر.
- المنجد، صلاح الدين. (2007). تاريخ الدولة السلجوقية. دار الكتاب الجديد.
- نظام الملك، أبو علي الحسن. (1990). سياست نامه. دار النشر الإسلامي.
- ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد. (2003). الكامل في التاريخ. دار صادر.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (2013). البداية والنهاية (ج12). دار ابن كثير.
- لين بول، ستانلي. (1993). تاريخ الدولة السلجوقية. (الطبعة الثانية). دار الفكر العربي.